

المشاورات الإقليمية الإلكترونية لغرفة دعم المجتمع المدني

– بيروت

ملخص تقرير المشاركين

المشاورات الإقليمية لغرفة دعم المجتمع المدني في بيروت

٥ و٦ آذار ٢٠٢٠

فهرس

1	الملخص التنفيذي
2	قبل الاجتماع
2	اليوم الأول
2	أ) الجلسة الأولى
3	ب) الجلسة الثانية
4	اليوم الثاني
4	أ) مراجعة مسار الغرفة وإعادة تعريف أدوارها
4	ب) أدوار الغرفة
6	ج) عرض نتائج جلسات العمل من قبل المشاركين
6	د) اجتماع مكتب المبعوث
7	ه) اجتماع الدول المانحة
8	من تساؤلات ومدخلات الحضور
9	بعض الأفكار والتوصيات الختامية:

الملخص التنفيذي

كما بحثوا في السبل التي تسمح بمشاركة مخرجات الغرفة مع أوسع طيف ممكن من المجتمع المدني. وكانت هناك مقترحات إضافية تتعلق بالمسائل الإنسانية بما في ذلك المعتقلين والمختطفين والمختفين قسرياً، إضافة إلى التحديات التي تواجهها النساء والأطفال ذوي الاحتياجات.

عُقدت المشاورات الإقليمية في بيروت في الخامس والسادس من آذار/مارس 2020 بحضور 32 مشاركاً مقيمين في لبنان وسوريا حيث قاموا بمراجعة الأدوار المناطة بغرفة دعم المجتمع المدني ورؤية الغرفة ومهمتها وناقشوا قيمها المجتمعية والمدنية وكيفية ربط الغرفة بالعملية السياسية التي لا تقتصر على اللجنة الدستورية.

قبل الاجتماع

بهدف توسيع نطاق المشاركة واستقطاب مشاركين جدد والخبرات الجديدة، قام المنظمون بإجراء اجتماعات فردية امتدت لعدة أيام، مع مجموعة جديدة من ناشطي المجتمع المدني تم انتقاؤهم بعناية بناءً على ترشيحات من قبل منظمات وأفراد ضمن غرفة دعم المجتمع المدني، وذلك لتعريفهم بنشاطات الغرفة وطبيعتها وأدوارها وتبادل الأفكار والخبرات معهم.

اليوم الأول

أ) الجلسة الأولى

الأولويات الخمسة للمبعوث الخاص:

1. اللجنة الدستورية وهي ليست الهدف، بل الباب الذي يجلس من خلاله السوريون على طاولة واحدة
2. التواصل مع الأطراف السياسية الفاعلة والمجتمع المدني والمرأة في الداخل والخارج
3. إعادة بناء الثقة بين السوريين وهي أولوية قصوى
4. مصير المعتقلين والمفقودين لدى جميع الأطراف وهو الملف الأصعب
5. إدماج المجتمع المدني بشكل أكثر عمقاً بهدف إيجاد الحلول، وذلك كي يعود الحل سوري-سوري وبملكية سورية.

تم افتتاح الجلسة الأولى بتقديم إحاطة سياسية من قبل فريق المبعوث الخاص (نائب المبعوث الخاص السيدة خولة مطر والمسؤولون السياسيون في المكتب وفريق عمل الغرفة) تمحورت هذه الإحاطة حول:

- ◆ اجتماع غرفة دعم المجتمع المدني الأخير في جنيف والنقاط التي تم النقاش حولها والمتصلة بتفعيل أدوار الغرفة و توسيع نشاطاتها، وكيف لها أن تتفاعل أو لا تتفاعل مع اللجنة الدستورية، وأن تلعب دور أكثر فاعلية في العملية السياسية.
- ◆ إطلاق منصات تشاورية إقليمية في تركيا وأربيل.
- ◆ ملخص عن التحديات التي يواجهها المبعوث الخاص والوصول إلى دعوته لوقف الاقتتال .

- ◆ تخفيض مستوى العنف ومصير ملف المعتقلين والمخطوفين وضمانات تجاه قضيتهم كمدخل لبناء وتعزيز الثقة بين السوريين.
- ◆ دعم الغرفة وتوسيع التمثيل فيها وتعزيز أدوارها للاستفادة منها في العملية السياسي

معظم الأسئلة والمداخلات دارت حول نقاط محددة:

- ◆ ماهية اللجنة الدستورية ومصيرها والتقدم الحاصل في عملها، دور الثلث الثالث، رفع السرية عن محاضرها، علاقتها مع الغرفة.

ب) الجلسة الثانية

- ◆ خارطة العلاقة مع اللجنة الدستورية في حال استمرار عملها أو تعثره، ملحق رقم 2 من تقرير جنيف
- ◆ الرسائل المشتركة المقدمة إلى مجموعة دعم سوريا ملحق رقم 3، ورسائل إلى المبعوث الخاص حول دور الغرفة ملحق رقم 4 من تقرير جنيف

وأكد المتحدثون على الوضع الاقتصادي الخانق الذي يعيشه الشعب السوري، وضرورة رفع العقوبات الاقتصادية، وتأمين بيئة قانونية آمنة لعمل المجتمع المدني، وحماية اللاجئين السوريين في دول الجوار من العودة القسرية إلى سوريا، وتأمين الدعم الكافي واللازم لقطاعي الصحة والتعليم، ورعاية الجرحى ومتضرري الحرب، والكشف الفوري عن مصير جميع المعتقلين والمختطفين والمفقودين والمغيبين قسرياً وإطلاق سراحهم دون شروط مسبقة، والالتزام بحماية ممتلكات وأموال السوريين المنقولة وغير المنقولة في كافة الأراضي السورية، ووقف الاعمال العدائية بكافة اشكالها وتفعيل المسار السياسي.

قام الزملاء الذين حضروا اجتماع الغرفة الأخير في جنيف بتقديم إحاطة شاملة عن مجريات ذلك الاجتماع، وتم توزيع أوراق شملت مخرجات الاجتماع المذكور من رسائل مشتركة ومسودة أفكار أولية تشتمل على توصيات للربط بين الغرفة واللجنة الدستورية، ثم حصلت نقاشات جماعية مثمرة بين المشاركين ونائب المبعوث الخاص السيدة خولة مطر ومسؤولي الشؤون السياسية في مكتب المبعوث.

خلص المجتمعون إلى اعتبار اللجنة الدستورية نافذة إلى المسار السياسي، وتم التأكيد على أن الإطار الدستوري هو جزء من مسار تفاوضي طويل غير محدد بإطار زمني واضح، وبأن المبعوث الخاص لن يسهل أي عملية ليست ذات مصداقية. وأنه لا يمكن حصر العملية السياسية باللجنة الدستورية فقط، مع التنويه على أن الحضور من أعضاء الغرفة قد توافق على:

- ◆ مجموعة من التوصيات للربط بين غرفة دعم المجتمع المدني واللجنة الدستورية، ملحق رقم 1 من تقرير جنيف

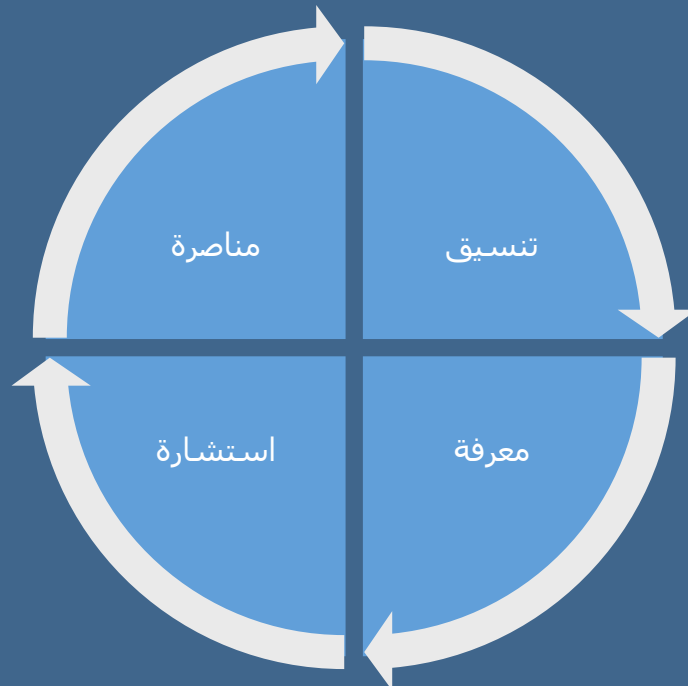
اليوم الثاني

أ) مراجعة مسار الغرفة وإعادة تعريف أدوارها

تم افتتاح الجلسة بمراجعة طبيعة ومسار غرفة دعم المجتمع المدني، ومناقشة القيم المجتمعية التي تركز عليها، وتم إعادة تعريف أدوارها، وخلص المجتمعون إلى أن غرفة دعم المجتمع المدني عبارة عن فضاء مدني جامع وموحد جوهره المرنة، تقني وعابر للإنقسامات والاستقطابات السياسية والأيدولوجية، يلعب دور استشاري للمبعوث الأممي الخاص إلى سوريا في العملية السياسية، ويطمح إلى دور أكبر وأوسع ممكن أن يكون رقابي على كامل العملية الدستورية والسياسية، يركز على دعم وتعزيز مساحة العمل المدني وبناء السلام، ويعمل باستمرار على نقل صوت جميع السوريين أينما وجدو بحرفية وموضوعية بهدف تضمينه ضمن العملية السياسية.

ب) أدوار الغرفة

كما حدّد المجتمعون أربعة أدوار رئيسية للغرفة تم اختصارها بكلمة تمام (تنسيق، معرفة، استشارة، مناصرة) وأكدوا على أن هذه الأدوار أساسية ومتشابكة ومتكاملة مع بعضها البعض، ويجب أن تقوم الغرفة بأدائها على الشكل الأمثل في كافة المراحل وذلك خلال وبعد العملية السياسية، كما أكد الجميع على الملكية السورية لكامل العملية والإجراءات والمخرجات الناتجة أو المتصلة بغرفة دعم المجتمع المدني.



بالشكل الأمثل، وقد تم تقسيم هذا الدور إلى ثلاثة محاور أساسية تم اختصارها بكلمة **انت** (انتاج المعرفة، نشر المعرفة، تلقي المعرفة) مع التأكيد على أهمية الاستفادة من العملية التراكمية للغرفة وجمع المخرجات والمنتجات المعرفية السابقة وأرشفتها وتطويرها وجعلها متاحة لجميع الناشطين والمعنيين والمهتمين بعملية صنع السلام في سوريا، كما تلتزم الغرفة برفع المستوى المعرفي للأعضاء الجدد والقادمي بشكل مستمر، وذلك عن طريق رفدهم بالدراسات والتقارير وتجارب الخبراء، بالإضافة إلى البرامج التدريبية التي تهدف إلى التنمية المستمرة لقدراتهم، كما تم التأكيد على ضرورة تطوير منصة إلكترونية تتضمن قاعدة بيانات مركزية،

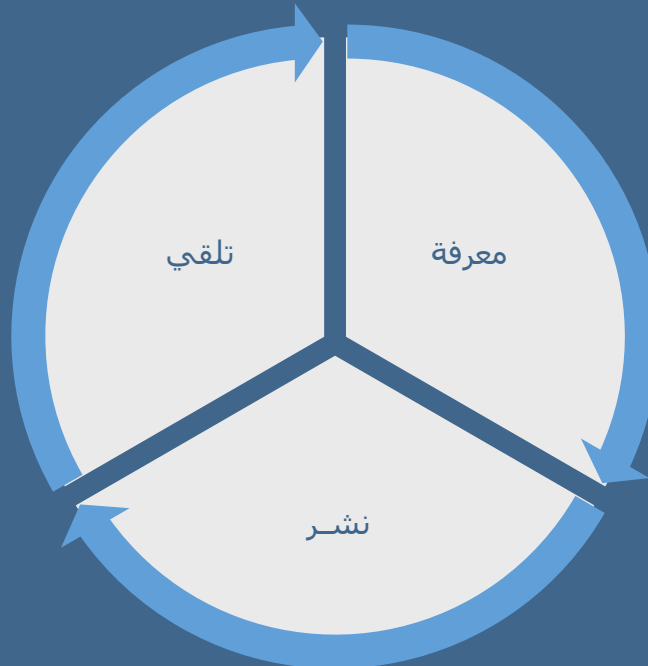
مع أدوات لجمع البيانات وتنظيمها وفرزها وتحليلها، وذلك لتوظيفها لاحقاً في عمليات تحديد الاحتياجات وترتيب الأولويات الخاصة بالسوريين في مختلف المناطق، وتطوير السياسات و تصميم البرامج، ودعم أفراد ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية وصانعي القرار بالمعارف الضرورية واللازمة للتأثير في كامل العملية السياسية.

1. الدور التنسيقي

تقوم غرفة دعم المجتمع المدني بالتنسيق الفعال بين أعضائها ومكتب المبعوث الخاص ومستشاريه والجهات الراعية والداعمة والمنظمة للعملية السياسية من منظمات ومجالس وأفراد وكيانات، كما تتولى التنسيق مع الجهات الدولية والمحلية وبعثات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبعثات الدبلوماسية والخاصة بالقضية السورية بالإضافة إلى منظمات وأفراد المجتمع المدني في سوريا والدول المضيفة، كما تنسق لعقد اجتماعاتها الدورية والاستثنائية، ولها الحق منفردة في تحديد شكل وطبيعة هذه الاجتماعات ووضع الأجندة وجدول الأعمال الخاصة بها ودعوة من ترتئيه من الدبلوماسيين والاستشاريين والخبراء والمنظمات والكيانات والأفراد.

2. الدور المعرفي

إن الدور المعرفي لغرفة دعم المجتمع المدني هو دور جوهري وأساسي يتقاطع مع كل الأدوار الثلاثة الأخرى للغرفة، ويعززها ويرفدها بكل ما يلزم من معلومات ومعارف كي تتم تأديتها



3. الدور الاستشاري

يعتبر الدور الاستشاري لغرفة دعم المجتمع المدني أشهر دور لها، فهو الدور الذي تم تقديمها به للعالم عند إطلاقها من قبل المبعوث السابق إلى سوريا، وعلى الرغم من الاعتقاد السائد لدى أغلبية الأعضاء الحاليين والجدد في الغرفة، بأن الشكل الحالي للعملية السياسية والطريقة التي تدار بها، لا يسمحان لها بأن تمارس دور تقديم المشورة بفاعلية حتى لمكتب المبعوث الخاص قبل الأطراف الأخرى المعنية بالعملية السياسية، تؤكد الغرفة وتسعى بكل الإمكانيات المتاحة إلى ممارسة هذا الدور الهام مع مكتب المبعوث وفريقه وكل الأطراف الفاعلة في الملف السوري، كما تؤكد على رغبتها الجديّة في تقديم المشورة التقنية ودعم قرار الفاعلين والمؤثرين في الملف السوري من أطراف سياسية ومنظمات وكيانات وأفراد، كما تسعى إلى تطعيم الغرفة بالخبرات التخصصية لتأدية دورها بالشكل الأمثل.

4. الدور الخاص بالمناصرة

يعتبر هذا الدور من أهم أدوار غرفة دعم المجتمع المدني، إذ تؤكد الغرفة على العمل على كسب التأييد والحشد لمناصرة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية العادلة والملحة لكل السوريين دون تمييز، وذلك في المناسبات والمحافل والمؤتمرات المحلية والدولية، بهدف إحداث تغيير إيجابي في واقعهم، وتعمل على بناء وتعزيز قيم الثقة والحوار وقبول الآخر ونبذ العنف والمواطنة الفاعلة والسلم الاجتماعي، كما تضع نصب أعينها قضايا توسيع وحماية وضمان مساحة العمل المدني، وتطوير البيئة القانونية العادلة المتصلة بعمل منظمات وأفراد المجتمع المدني، كما تعمل على كسب ثقة المجتمعات المحلية ورفع وعيها تجاه دور الغرفة في العملية السياسية، وتسعى جاهدة لإزالة الأسباب الجذرية المرتبطة بعدم المساواة والإفقار والتهميش والإقصاء والإخضاع بكافة أنواعه، وتقوم بذلك كله باستخدام كافة الأدوات والوسائل والأنشطة القانونية المتاحة المتصلة بهذا الشأن.

ج) عرض نتائج جلسات العمل من قبل المشاركين

وفي نهاية الجلسة تم تشكيل فريقين من الحضور، فريق تولى عرض ما تم إنجازه خلال اليوم أمام مكتب المبعوث الخاص، وفريق تولى الحديث أمام سفراء وممثلي الدول المانحة.

د) اجتماع مكتب المبعوث

عاد فريق مكتب المبعوث الخاص برئاسة السيدة خولة مطر للاجتماع مع الحضور والحصول على إحاطة منهم حول مجريات العمل وما تم إنجازه، كما تم التنويه عن نية ممثلي الدول المانحة (النرويج، السويد، سويسرا) الانضمام إلى الاجتماع، مع إمكانية التواصل معهم بشكل مباشر.

هـ) اجتماع الدول المانحة

حضر ممثلون عن الدول المانحة: النرويج، السويد، سويسرا، بعثة الاتحاد الأوروبي في سوريا، واستهلوا حديثهم بعبارات إيجابية تنطوي على تأكيدات حول الالتزام بدعم المجتمع المدني والعملية برمتها، كما أظهروا حماسهم للاستماع إلى الحضور والحصول على فهم كامل لتوقعاتهم المستقبلية، تم التحدث عن انطباعات إيجابية عن التطور الحاصل في دور الغرفة، كما صرح أحد الممثلين عن الفرصة والإمكانية التي أتاحت لهم لرؤية الأمور بشكل أوضح من الداخل السوري، وبأن حكومتهم قررت أن تكون من أكبر المانحين لجهود السلام والجهود الإنسانية في سورية، ثم قام الفريق المكلف بعرض خلاصة العمل أمام ممثلي الدول المانحة وتم فتح الباب لتوجيه الأسئلة والمداخلات.

تم استعراض ما تم انجازه من قبل الفريق المفوض بالتقديم، كما عقب بعض الحاضرون لاستدراك بعض النقاط، بالإضافة إلى طرح بعض المداخلات التي تطالب بتوسيع التمثيل في الغرفة وعدم احتكارها من قبل البعض ودعمها لتلعب دور رقابي أكثر من استشاري.

أثنت السيدة خولة مطر بكلام داعم ومشجع على الحضور وشكرتهم على الإنجاز، وأوضحت بأن الغرفة بإدارة وملكية سورية بامتياز وبأن دور مكتب المبعوث الخاص للدعم فقط، وأبدت جهوزية عالية للدعم المعنوي المرتبط بالتدريب وتقديم الخبرة والمشورة.

كم طلبت من الحاضرين خطة عمل مكتوبة مرتبطة بإطار زمني مع توضيح الأولويات والأدوار والمهام والدعم المطلوب من مكتب المبعوث الخاص.

من تساؤلات ومدخلات الحضور

- ◆ مطالبة بأن يكون الدعم وفق أولويات الشعب السوري وليس وفق الاعتبارات السياسية
- ◆ مطالبة برفع العقوبات الجائرة التي فرضت على سورية والتي تؤثر بشكل مباشر على الشعب السوري وتسببهم في إفقاره
- ◆ الحد من استخدام الأتراك للاجئين السوريين كورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي
- ◆ تعزيز دعم الغرفة وتوسيع دورها من مشاور إلى رقيب على العملية السياسية
- ◆ ممارسة ضغط أكبر على الحكومة السورية لتوسيع مساحة عمل المجتمع المدني في الداخل السوري وعقد اجتماعات الغرفة في دمشق
- ◆ التركيز على الدعم النفسي والتعليم
- ◆ طلب تمثيل دبلوماسي بالحد الأدنى في الداخل السوري لتسهيل الأعمال القنصلية
- ◆ مصير ملف المعتقلين والمفقودين والمخطوفين
- ◆ مستقبل غرفة دعم المجتمع المدني بعد التسوية السياسية في سورية

بعض الأفكار والتوصيات الختامية:

البعض ما زال مصرّاً على دور طموح لغرفة دعم المجتمع المدني يكون رقابي على كامل العملية السياسية، الغالبية مع عدم تأطير الغرفة ومأسستها ولكن مع ابتكار حلول ينتج عنها الحفاظ على المكتسبات ، الجميع يؤكد على الملكية والإدارة السورية للغرفة، وعلى الحفاظ عليها حتى بعد انتهاء العملية الدستورية، يؤكد الحضور أن الغرفة لا تمثل الشعب السوري بل تمثل احتياجاته، وهي قادرة على تقييم أداء الفاعلين في الملف السوري.

المشاورات الإقليمية لغرفة دعم المجتمع المدني, ٢٠٢٠

تم إنشاء غرفة دعم المجتمع المدني (CSSR) في يناير 2016 من قبل مكتب المبعوث الخاص لسوريا كآلية للتشاور مع مجموعة واسعة ومتنوعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. من خلال CSSR ، يمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني الاحتماع والتفاعل وتقديم رؤاهم وأفكارهم إلى مكتب المبعوث الخاص والجهات الفاعلة ذات الصلة في الأمم المتحدة ، وكذلك أصحاب المصلحة الدوليين.

تهدف هذه الآلية إلى جعل عملية التأمل في الأمم المتحدة أكثر شمولاً.

يقع الإشراف العام والتوجيه على CSSR على عاتق OSE-Syria. تم تفويض مركز NOREF النرويجي لحل النزاعات والمؤسسة السويسرية للسلام من قبل OSE لتقديم الخبرة المنهجية والدعم التشغيلي والتقني للعملية.

الآراء الواردة في هذا التقرير تعبر عن ملخصات الأنشطة المختلفة ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة.

اتصال